أفاق تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية من خلال البنوك الإسلامية في الجزائر

Prospects for developing investment in endowment properties through islamic banks in Algeria

وسيلة بوفنش •، خير الدين بنون ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة ، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2020/05/07		تاريخ القبول: 2020/00/00

ملخص :

يعد استغلال واستثمار في الأملاك الوقفية خيارا هاما يمكن الاعتماد عليه لتعبئة الموارد المالية اللازمة بحكم الطبيعة الاستثمارية الدائمة التي يتميز بها الوقف، وهو ما يتطلب تطوير الاستثمار الوقفي والانتقال به إلى مرحلة المؤسسة وتفعيل دوره التنموي، من خلال وضع آليات مناسبة وصيغ مستحدثة للاستثمار؛ لأن الأوقاف بشكلها التقليدي الثابت والمنقول لا يمكن أن تضطلع بدور هام في العملية التنموية إلا إذا تم تحويل الأملاك الموقوفة إلى ثروة متجددة خاضعة لعملية تجدد رأس المال وقادرة على تعزيز البنية الإنتاجية .

وقد توصل البحث إلى أن إقامة التكامل بين القطاع الوقفي والقطاع البنكي الإسلامي في الجزائر يتطلب تطوير كل منهما، بالإضافة إلى وضع نظام حوكمة رشيدة يلاءم الإطار التكاملي للقطاعين.

الكلمات الافتتاحية: الاستثمار، الأملاك الوقفية، البنوك الإسلامية، آلية مقترحة

Abstract :

L'exploitation et l'investissement des propriétés Waqf constituent une option importante et fiable pour la mobilisation des ressources financières nécessaires en raison du caractère permanent des investissements du Waqf, Ce qui nécessite le développement d'investissements des propriétés Waqf, de le faire passer au stade de l'institutionnalisation et d'activer son rôle, par le développement de mécanismes appropriés et de nouvelles formes d'investissement, parce que les propriétés Waqf fixes et mobilières sous forme traditionnelle ne peuvent jouer un rôle important dans le processus de développement que si les propriétés du Waqf sont transférés à une richesse renouvelable soumise au processus de reconstitution du capital et capable de renforcer la structure productive.

L'étude a conclu que l'intégration du secteur des propriétés Waqf et du secteur bancaire islamique en Algérie nécessite le développement de chacun des deux, ainsi que la mise en place d'un système de gouvernance rationnel, adapté au cadre complémentaire des deux secteurs.

Keywords: ***Investissement, propriétés Waqf, banques islamiques, mécanisme proposé***

مقدمة :

تعد مشكلة توفير مصادر تمويلية دائمة من أهم المشكلات التي تعيق العملية التنموية في الجزائر، خاصة بعد تراجع العوائد الريعية، الأمر الذي يقتضي وجود شراكة وتضامن بين الأجهزة الحكومية والقطاعات الأخرى من أبرزها القطاع الوقفي، الذي يشكل أداة تنموية وتمويلية تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، نظرا لمرونته وتعدد صيغه وإمكانية تجديدها وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات المعاصرة، إلا أن القطاع الوقفي في الجزائر رغم أهميته لا يمكنه القيام بالدور المناط به في ظل الوضعية التي آل إليها في الوقت الحاضر، مما يستوجب العمل على إنمائه وتعظيم ريعه بطريقة أكثر مرونة، وذلك من خلال الاستثمار في الأملاك الوقفية بالاعتماد على العديد من الصيغ المستحدثة المعاصرة، كالاستثمار لدى المؤسسات المالية الإسلامية.

من بين المؤسسات المالية الإسلامية التي يمكن الاعتماد عليها في استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر البنوك الإسلامية، والتي يمكنها المساهمة بشكل كبير في دعم القطاع الوقفي وتفعيله، عن طريق تسهيل عملية الاستثمار في الأملاك الوقفية لزيادة أصولها ومن ثم تحقيق الأهداف التنموية المرجوة، بالإضافة إلى تمكين البنك الإسلامي من القيام بمسؤولياته الاجتماعية، الأمر الذي يتطلب وضع آليات للدمج بين البنوك الإسلامية والقطاع الوقفي ومواجهة التحديات التي تواجه التكامل الأمثل بين الصيرفة الإسلامية وقطاع الأوقاف، خاصة وأن الجزائر تتوفر على العديد من المؤهلات المساعدة على إقامة هذا التكامل إذا ما تم توفير الإطار المؤسساتي والقانوني والتنظيمي المناسب لذلك.

انطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية مستقبلا في الجزائر؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية المتمثلة فيما يلي:

- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية والقطاع الوقفي في الجزائر؟
- ما هي العوامل والآليات التي من شأنها المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاع البنكي الإسلامي والقطاع الوقفي في الجزائر؟
- ما هي التحديات التي يمكن أن تواجه التكامل الأمثل بين الصيرفة الإسلامية والقطاع الوقفي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يمكن للبنوك الإسلامية في الجزائر أن تساهم بشكل كبير في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر مستقبلا.

- إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه العديد من العوائق رغم أن التجربة الجزائرية في هذا المجال بدأت منذ عقود، وكذا الحال بالنسبة للقطاع الوقفي الذي يبقى أدائه دون المستوى المطلوب.
- إن وضع الإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي المناسب يعد من أهم العوامل التي من شأنها المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاع البنكي الإسلامي والقطاع الوقفي في الجزائر.
- تتمثل أهم التحديات التي يمكن أن تواجه التكامل الأمثل بين الصيرفة الإسلامية والقطاع الوقفي في الجزائر في وضع تشريع خاص يضبط العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف من في حالة مزاولة نشاط مشترك.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في توضيح إمكانية مساهمة البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر، وكذا اقتراح آلية تمكن من تحقيق ذلك، خاصة وأن التكامل بين الصيرفة الإسلامية والقطاع الوقفي يعد أمرا جديدا، كونه يجمع بين قطاعين مختلفين من حيث الأهداف، الآليات والقوانين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان مجالات التكامل الذي يمكن إقامته بين القطاع المصرفي والوقفي في الجزائر، وكذا العوامل المساعدة على ذلك، وأهم التحديات التي يمكن أن تواجه التكامل بين الصيرفة الإسلامية وقطاع الأوقاف.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في عرض إمكانية الدمج بين الصيرفة الإسلامية والنشاط الوقفي في الجزائر في شكل يخدم موضوع البحث وأهدافه.

ونظرا لطبيعة الموضوع والأهداف المرتبطة به تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

1. واقع صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر وتحدياتها.
2. استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر.
3. أفاق تفعيل دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية.

1. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

عملت الجزائر على غرار العديد من الدول على تطوير العمل البنكي الإسلامي وجعله مكونا أساسيا من مكونات النظام البنكي، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تعترض الصيرفة الإسلامية العديد من المعوقات والتحديات، لذلك سنحاول من خلال هذا المحور تشخيص واقع هذه الصيرفة، وكذا التطرق إلى أبرز التحديات التي تعترضها في الجزائر.

1.1. نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية:

تعد الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد المؤسسات البنكية الإسلامية مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، فلقد قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها البنكي بسنها لقانون النقد والقرض 90- 10 سنة 1990، والذي فتح المجال للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر، الأمر الذي أدى اعتماد بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008، ويتعلق الأمر ببنك البركة الجزائري الذي يعتبر أول مؤسسة بنكية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر تم تأسيسه في 6 ديسمبر سنة 1990 برأس مال يقدر بـ 50000000 دج، وقد بدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر سنة 1991، أما فيما يخص المساهمين فهما بنك الفلاحة والتنمية الجزائري بنسبة 44 %، ومجموعة البركة المصرفية البحرينية بنسبة 56 % في إطار قانون رقم 03- 11 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 2003، ليتم بعد ذلك بسنوات طويلة إنشاء بنك جديد، وهو بنك السلام الذي باشر أعماله سنة 2008 من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يدخل السوق البنكية الجزائرية، وقدر رأس ماله عند افتتاحه بـ 72 مليار دينار جزائري، ليشكل حينها أكبر البنوك الخاصة العاملة بالجزائر. [1]

هذا، ومن المتوقع فتح المجال لبنوك عمومية أخرى لتقديم منتجات بنكية إسلامية استجابة لمتطلبات توفير السيولة في الجهاز البنكي الجزائري، رغم أن بنك الجزائر لم يقم باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات، واقتصر الأمر على سماح السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات بنكية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم فيه خدماتها البنكية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر AGB التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، والذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002، ويقدم حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي، فخلال سنة 2013 كانت 22 ٪ من القروض الممنوحة وفق التمويل الإسلامي، [2] وكذا بنك ترست الجزائر الذي فتح نافذة إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة، إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء، و من المتوقع أن يمتد هذا العرض لبنوك تقليدية أخرى.

2.1. دوافع التوجه نحو توسيع نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

تسعى الجزائر إلى تطوير العمل المالي الإسلامي في الجزائر ومنه نشاط الصيرفة، نتيجة للعديد من العوامل نذكر منها: [3]

- عدم قدرة الجهاز البنكي التقليدي على تعبئة واستقطاب المدخرات الكامنة لدى الأسر، نظرا لعدم تناسب الأدوات المالية المتاحة مع ثقافة وقناعات المجتمع، الأمر الذي أدى تنامي ظاهرة الاكتناز وتوجه الادخار نحو القنوات غير البنكية، وهو ما يتضح من خلال حجم النقود المتداولة خارج البنوك ضمن مكونات الكتلة النقدية كما يتبين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): تطور التداول النقدي خارج البنوك في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2010 – 2017.

الوحدة: نسبة مؤوية (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التداول خارج المصارف/ الناتج الداخلي الخام	17.5	17.6	18.2	19.2	21.3	24.6	25.8	24.9
التداول خارج المصارف / M2	25.3	25.9	26.8	26.8	26.8	30	32.5	31.5

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2018، الوضعية النقدية، ص 146.

من خلال الجدول يظهر تنامي ظاهر الاكتناز في الجزائر، وعدم توجه الادخار العائلي نحو القنوات البنكية، نتيجة رفض تعامل الفرد الجزائري مع النظام البنكي الربوي، وكذا فشل الآليات المعتمدة لتعبئة الادخار مثل أداة القرض المستندي وأداة الامتثال الطوعي.

- دعم أداء المؤسسات المكملة والداعمة للمالية الإسلامية مثل صندوق الزكاة ومؤسسة الأوقاف، باعتبار أن إنشاء هذه المؤسسات لا يترتب عنه أعباء على عاتق الدولة، وكونها تشكل عاملا مساعدا في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن ميزانية الدولة، مما يتيح الفرصة بتوجيه تلك الأموال إلى مجالات ذات عائد أكبر.

- تزايد المخاطر المالية نتيجة اعتماد البنوك على الودائع المرتبطة بالنفط وانكشافها للمؤسسات المملوكة للدولة التي يرتبط أدائها بالنفط، فلقد شهدت الودائع النقدية والضمانات المجمعة من البنوك تراجعا بـ 0.18 % ناجم عن انحسار شديد في ودائع قطاع المحروقات بنسبة 41.9 %.

- استغلال الاستعداد الواسع لقبول الصيرفة الإسلامية في الأوساط الشعبية، وإيجاد القنوات الكفيلة بتعبئة الأموال المحلية واستيعاب رؤوس الأموال الإسلامية التي تأبى التعامل مع قنوات ربوية.

- الاستجابة لمطالب بعض الهيئات المدنية والأكاديمية والسياسية، بالتوازي مع مطالبتها بإصلاح النظام المالي والبنكي وتحريره من الفساد.

3.1. مكانة الصيرفة الإسلامية في الجزائر في السوق المحلية والعالمية:

يمكن توضيح مكانة الصيرفة الإسلامية في كل من السوق المحلية والعالمية من خلال ما يلي:

1.3.1. حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المصرفية المحلية:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط البنكي ادخارا وتمويلا، إذ تمثل حصة البنوك العمومية 85.6 % من إجمالي الأصول البنكية، في حين أن البنوك الخاصة تبلغ حصتها 14.4%، أما البنوك الإسلامية فلا تتجاوز حصتها 3 % من إجمالي النشاط البنكي الجزائري، في حين أنها تمثل حوالي 15 % من النشاط البنكي الخاص، [4] والجدول الموالي يبين تطور التمويلات والودائع في كل من البنوك الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2017.

الجدول رقم (2): تطور الودائع والتمويلات في البنوك الإسلامية والتقليدية في الجزائر خلال الفترة 2010 – 2017.

مليار دينار جزائري

السنوات	201	201	201	201	201	201	201	201
تطور الودائع								
البنوك الإسلامية	89.9 83	113. 723	132. 64	144. 51	141. 177	173. 96	199. 22	261. 60
إجمالي الودائع في البنوك	5 819,1	673 3	723 8	778 7.4	9 117,5	9 200,7	9 079,9	10 232,2
تطور التمويلات								
البنوك الإسلامية	58.5 84	69.5 9	78.5 8	92.1 2	104. 82	119. 58	140. 48	185. 131
إجمالي تمويلات في البنوك	3 266,7	3 724,7	4 285,6	5 154,5	6 502,9	7 275,6	7 907,8	8 877,9

المصدر: التقارير السنوية: لبنك الجزائر، بنك البركة الجزائري و بنك السلام – الجزائر، للسنوات 2011، 2012، 2014، 2015، 2017.

من خلال الجدول السابق يتضح أن البنوك الإسلامية لا تساهم إلا بنسبة ضعيفة في النشاط البنكي الجزائري، فحجم ودائع زبائن كل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام تبقى نسبتها ضعيفة والمقدرة بـ

2.55%، أما بالنسبة للتمويلات فمساهمتهما كما هو الحال بالنسبة للودائع ضعيفة وقدرت بـ 2.08 % سنة 2017. [5]

أما فيما يخص توزيع الأصول البنكية في الجزائر التي بلغ مجموعها 2.9 مليار دولار سنة 2017، فلقد حاز بنك البركة الجزائري على 65.5 % من حجم هذه الأصول بقيمة 248.632 مليار دينار جزائري بما يعادل حوالي 2.158 مليار دولار أمريكي، وبلغ حجم التمويلات المقدمة من طرف البنك في نفس السنة 139.677 مليار دينار جزائري ، بينما حاز مصرف السلام على ما نسبته 34.5 % بقيمة 85.775 مليار دينار جزائري بما يعادل 744.642 مليون دولار، وبلغ حجم التمويلات الممنوحة للزبائن29.377 مليار دينار جزائري.[6]

2.3.1. ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول:

إن قيمة الأصول المالية الإسلامية في الجزائر هي أقل بكثير مما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، فلقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2.516 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 0.18 % من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية التي تقدر بـ 1349.6058مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر. والشكل الموالي يوضح مكانة الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية الإسلامية، وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مقارنة مع بعض الدول خلال سنة 2015.

الشكل رقم (2): عدد المؤسسات المالية الإسلامية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة في الجزائر مقارنة ببعض الدول لسنة 2015

عدد المؤسسات المالية في بعض الدول **حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية**

في بعض الدول

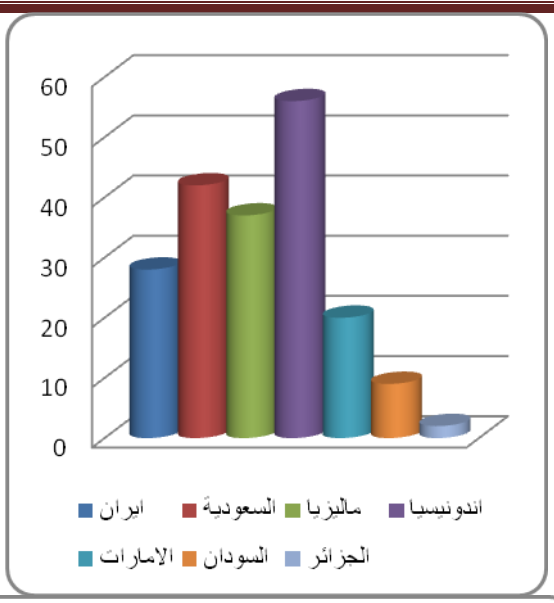

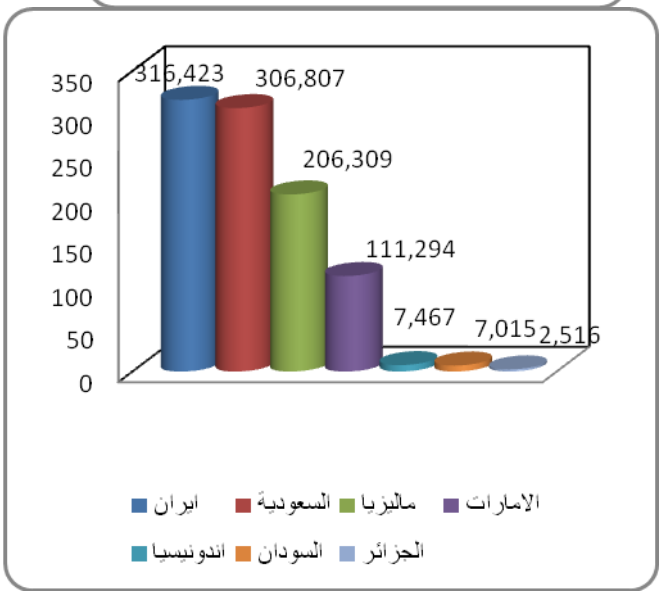

Source: The Banker: Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions, United Kingdom, 2015, pp: 10-11:http://www.thebanker.com (consulted on 22/01/2019).

4.1. أفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

إن آفاق تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر يمكن تصورها في ظل المتغيرات الدولية والعولمة كما يلي:

- النمو والتطور والنجاح الذي حققته تلك البنوك بالرغم من تجربتها القصيرة في ظل المنافسة القوية من قبل البنوك التقليدية، ومن مظاهر نجاح الصيرفة الإسلامية هو انتشارها في معظم الدول الإسلامية وغير الإسلامية،[7] بينما المبادرات الداخلية يبقى قيامها ممكنا نظرا لاتساع مجالات الاستثمار بالجزائر، بالإضافة إلى إمكانية تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر المرتبط بسن قوانين خاصة لهذه البنوك، فرغم طول عمر التجربة المصرفية الإسلامية في الجزائر إلا أنها ظلت لأزيد من عقدين ونصف دون

قوانين وتنظيمات تحكم وتنظم عملها وعلاقتها مع مختلف الأطراف خاصة ما تعلق بقوانين الرقابة المصرفية، حتى تاريخ صدور النظام 02-18 المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية (الإسلامية) من طرف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.[8]

وينص هذا القانون الجديد على السماح للبنوك الجزائرية بالتعامل بالعقود الصيرفة الإسلامية من خلال سبعة منتجات محددة لكن بصفة مستقلة عن باقي المنتجات التقليدية ويتعلق الأمر بالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع وبيع السلم، ويفرض هذا التنظيم على البنوك الراغبة في استخدام هذه الصيغ أن يكون ذلك عبر شبابيك مستقلة ضمن الإدارة العامة للبنك.

-يعد الواقع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر بيئة خصبة لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، سوءا تعلق الأمر بوسائل التمويل(على غرار المرابحة، الإجارة، السلم و الاستصناع)أو بالصيغ التشاركية(كالمضاربة و المشاركة).

-إن التطور الهائل والمستمر في تقنيات العمل البنكي يفرض على البنوك الإسلامية مواكبة هذا التطور بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بالاعتماد على إطارات مؤهلة بتكوين عال في الاقتصاد والمالية والشريعة، وفي هذا الإطار يمكن فتح بنوك فرعية من مجموعات دولية من مواكبة الكثير من التطورات مستقبلا.[9]

2. استثمار الأملاك الوقفية في الجزائر:

تعد المؤسسة الوقفية من أهم المؤسسات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يستوجب العمل على تنمية الأملاك الموقوفة واستثمارها لبعث دور هذه المؤسسة من جديد لتضطلع بدورها الحيوي والهام.

2.1 خصائص الأملاك الوقفية في الجزائر وتركيبتها:

تتميز الأملاك الوقفية في الجزائر بعدة خصائص نلخصها فيما يلي:[10]

- تحتل الجزائر المرتبة الثالثة بين الدول الإسلامية من حيث حجم الثروة الوقفية وتنوع الوعاء الاقتصادي للأوقاف، فهي تضم الأراضي الفلاحية والسكنية، والمساكن والمحلات التجارية وبساتين الأشجار المثمرة وغيرها.

- أغلب العقارات الوقفية في الجزائر قديمة تحتاج إلى الترميم والصيانة أو إعادة البناء، فعملية استغلال هذه الأملاك تتطلب بدورها مصاريف للمحافظة عليها.

- تشكل العقارات الوقفية نسبة كبيرة من حجم الأملاك الوقفية في الجزائر مما يجعل سيولتها ضعيفة.

- غياب المرجعية القانونية لمعظم الأملاك الوقفية في الجزائر، مما جعل جهود القائمين على الأوقاف تنصرف إلى البحث عن هذه المرجعية.

- تمتع الأوقاف بالشخصية المعنوية، فهي ليست ملكا لأشخاص طبيعيين أو معنويين، مما يكسب الملاك حماية قانونية وشرعية واجتماعية.

أما فيما يخص تركيبة الأملاك الوقفية في الجزائر التي بلغ عددها حسب أخر الإحصائيات لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف 9967 مِلْكا سنة 2014 ، وهي تشمل الأملاك التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): تركيبة الأملاك الوقفية في الجزائر إلى غاية 31 ديسمبر 2014.

نوع الملك الوقفي	العدد	النسبة	نوع الملك الوقفي	العدد	النسبة
محلات تجارية	1388	13,9260	مدارس قرآنية	8	0,0803
مرشات وحمامات	571	5,7289	كنائس	29	0,2910
سكنات	6286	63,0681	مرائب	7	0,0702
أراضي فلاحية	656	6,5817	مستودعات ومخازن	25	0,2508
أراضي بيضاء	750	7,5248	شاحنات	1	0,0100
أراضي غابية	1	0,0100	أضرحة	2	0,0201
أراضي مشجرة	4	0,0401	نوادي	3	0,0301
أشجار ونخيل	28	0,2809	حضانات	10	0,1003
بساتين	118	1,1839	وكالات	5	0,0502

واحات	1	0,0100	ملحقات	6	0,0602
مكاتب	37	0,3712	حشيش مقبرة	1	0,0100
مكتبات	3	0,0301	ينبوع مائي	1	0,0100
حظائر	22	0,2207	بيعة	1	0,0100
قاعات	3	0,0301			

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إحصائيات متوفرة على الموقع:
http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-20-23/1369-2015-04-12-15-557.htm(consulté le 24/01/2019).

يتضح من خلال الجدول أن أوقاف الجزائر متنوعة، لكن يغلب عليها العقارات السكنية التي شكلت نسبة 63.06% من مجموع الأملاك الوقفية في الجزائرية، تليها الأوقاف ذات الاستغلال التجاري حيث بلغت نسبتها 13.92%، تليها الأراضي البيضاء الخالية من أي نشاط والتي كانت نسبتها 7.52 % ثم بعدها الأراضي الفلاحية التي وصلت نسبتها 7.12% ، وتجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية على تركيبة الأوقاف الجزائرية:[11]

- يغلب الطابع السكني (سكنات إلزامية وسكنات) على تركيبة الأملاك الوقفية الجزائرية، مما يبرر ضعف مواردها.
- رغم احتلالها المرتبة الثانية في تركيبة الأوقاف الجزائرية فإن الأوقاف التجارية لا تعكس حجمها، حيث تبن الإحصاءات (الجدول رقم 4) ضعف حصيلتها، رغم أن عددها وصل إلى 1388 محلا تجاريا.
- أن الأراضي الفلاحية البالغ عددها 656 قطعة أرض هي أيضا لم يتم استغلالها بشكل يسمح بترقية مردوديتها.

2.1. تطور عدد الأملاك الوقفية وإيراداتها:

لتبيان تطور عدد الأملاك الوقفية وإيراداتها نعتمد على آخر إحصائيات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي يتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (4): تطور عدد الأملاك الوقفية وإيراداتها ما بين سنتي 2011 و 2013.

السنة	الأملاك الوقفية			الإيرادات		نسبة استغلال الأملاك	نسبة تحصيل الإيرادات
	مأجرة	غير مأجرة	المجموع	النظرية	المحصلة		
2011	4826	3923	8749	145228088.00	28918388.00	55.16	57.09
2012	4571	4280	8851	147949429.90	114385419.54	51.64	77.31
2013	4034	5162	9196	218797798.31	178891359.89	43.86	81.76

المصدر: يماني ليلى، مرجع سابق، ص 124.

من خلال الجدول نلاحظ نمو الأملاك الوقفية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2011 و 2013 نتيجة ما توليه الوزارة من اهتمام للأملاك الوقفية المفقودة والمستولى عليها، حيث حرصت على استرجاع وتنمية هذه الثروة.

أما فيما يخص نسب استغلال الأملاك الوقفية وتحصيل إيراداتها فهي منخفضة، وذلك راجع إلى أن الجهود المبذولة في استرجاع الأوقاف وتعظيم مواردها تسير بوتيرة بطيئة، نتيجة لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- عدم تحيين نسبة معتبرة من الإيجارات، بالإضافة إلى أن نسبة معتبرة من الأوقاف بدون إيجار.
- أغلب الإيجارات يسكنها موظفو قطاع الشؤون الدينية من أئمة ومعلمي قرآن ومؤذنين وموظفين إداريين وغيرهم.
- أن الأملاك الوقفية في الجزائر عبارة عن عقارات مما جعل سيولتها ضعيفة، كما أن جزءا كبيرا من هذه العقارات غير مستغل، والجزء الأخر مستغل غالبا عن طريق إيجار منخفض، غير أن هناك توجه في الآونة الأخيرة نحو تحيين الأملاك الوقفية ورفع قيمة الإيجار وتطهير وضعية تسييرها.

- نقص كبير في عدد الأوقاف الجديدة مع العلم أن هناك كثيرا من الأملاك الوقفية ليست لها سندات ولم يتم تسجيلها في انتظار عملية التسوية القانونية، إلى جانب وجود عدد هائل من الأملاك الوقفية محل نزاع بين أدارة الأوقاف وجهات أخرى لم يتم تسويتها.[12]

2.2. صيغ الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر:

تعد عملية الاستثمار الوقفي محصلة للمراحل السابقة التي عرفتها الأملاك الوقفية ابتداءا من حصرها والبحث عنها واسترجاعها إلى غاية تسوية وضعيتها القانونية بإعداد سندات رسمية لها، وقد عملت الوزارة من خلال المرسوم المؤرخ في 28 صفر 10-1422 بموجب القانون رقم 01 على تعديل قانون الأوقاف رقم 91 الذي أصدر في 22 ماي 2001، بهدف فتح المجال لتنمية واستثمار الأملاك الوقفية، سواء بتمويل ذاتي من حساب الأوقاف خاصة بعد ارتفاع مداخيل الأوقاف، أو بتمويل وطني عن طريق تحويل الأموال المجمعة إلى استثمارات منتجة باستعمال مختلف أساليب التوظيف الحديثة. [13] والجدول الموالي يبين صيغ استثمار المشاريع الوقفية في الجزائر:

الجدول رقم (05): صيغ استثمار المشاريع الوقفية في الجزائر خلال سنة 2014.

الصيغة	النسبة المئوية
صيغة الإيجار	% 43.22
صيغ أخرى	% 40.33
غير مستغلة	% 16.44

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، إحصائيات متوفرة على الموقع:

http ://www.marw.dz/index.php/ /2015-03-24-13-20-23/1368-2014.html (consulté le 24/01/2019).

من خلال الجدول يتضح أنه تم استثمار ما نسبته 43.22 % من الأملاك الوقفية بصيغة الإيجار وهي نسبة تبين أن الاستثمار في الأملاك الوقفية يبقى دون المستوى المطلوب، كون 56.78 % من هذه الأملاك هي عبارة عن عقارات ضعيفة السيولة وأخرى غير مستغلة.

2.3. محاور السياسة الرامية لتطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية:

يمكن إيجاز محاور السياسة الرامية لتطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية فيما يلي:

- ترقية أساليب التسيير المالي والإداري للأملاك الوقفية: وذلك من خلال إعداد الملفات للأملاك الوقفية وتوحيد الوثائق الإدارية الخاصة بتسييرها، تسيير الإيجار وكل المسائل المرتبطة به وضبط الوضعية المالية من خلال التقارير المالية الثلاثية.

- تحيين قيمة إيجار الأملاك الوقفية: من خلال مراجعة قيم إيجار الأملاك الوقفية مع محاولة تطبيق إيجار المثل (السوق) عند الإمكان.

- حصر الأملاك الوقفية على مستوى الوطني، وذلك بإعداد جرد عام من خلال إنشاء بطاقية وطنية وسجلات الجرد للأملاك الوقفية المستغلة، وكذلك بالنسبة للمساجد والمدارس القرآنية.

- البحث عن الأملاك الوقفية لاسترجاع و تسوية الكثير منها بالاعتماد على الخبراء العقاريين و بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية (أملاك الدولة و الحفظ العقاري ومسح الأراضي).

- التسوية القانونية للأملاك الوقفية :تعتبر التسوية القانونية للأملاك الوقفية المرحلة الحاسمة التي تسبق عملية الاستثمار الوقفي حيث لا يمكن لنا الدخول في هذه المرحلة دون الحصول على عقود و سندات رسمية للأراضي الوقفية الصالحة للبناء.

3. أفاق تفعيل دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر:

تتوفر الجزائر في العديد من العوامل التي تساعد على لتطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية بالاعتماد على البنوك الإسلامية وفيما يلي عرض لها وللتحديات التي يمكن أن تواجه هذه الآلية لتطوير القطاع الوقفي.

1.3 . دوافع إقامة تكامل بين القطاع الوقفي والقطاع البنكي الإسلامي:

يعد التوجه نحو إقامة التكامل بين القطاع الوقفي والبنوك الإسلامية من الخيارات الإستراتيجية لتطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر نتيجة لعوامل عديدة نوجزها فيما يلي:[14]

- إدارة العقارات الوقفية بصورة أكثر مهنية من خلال ربطها بالمشروعات الاستثمارية الأخرى التي يديرها البنك الإسلامي.

- إمكانية الاستفادة من الخدمات البنكية للبنوك الإسلامية لتحقيق عوائد إضافية تدعم المشروعات الوقفية.

- تمكن البنوك الإسلامية من تجميع الأوقاف الصغيرة والمتفرقة التي يصعب استثمارها منفردة في كيان جامع.

- تعتمد البنوك الإسلامية على العديد من الصيغ التمويلية والاستثمارية التي تمكن من رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية إذا ما تم اعتمادها والعمل بها.

2.3. العوامل المساعدة على تطوير الاستثمار الوقفي من خلال البنوك الإسلامية في الجزائر:

يمكن إيجاز أهم العوامل التي يمكن أن تساعد على تطوير الاستثمار الوقفي من خلال البنوك الإسلامية في الجزائر فيما يلي:

- الوضعية المالية الصعبة التي يعاني منه الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يستوجب البحث عن بدائل جديدة للموارد المالية، مما وجه الاهتمام نحو الصيرفة الإسلامية، و الذي قد يتجه مستقبلا نحو دمجها مع قطاعات أخرى ومن بينها القطاع الوقفي.
- الاستعداد الواسع لقبول الصيرفة الإسلامية في الأوساط الشعبية، وإيجاد القنوات الكفيلة بتعبئة الأموال المحلية واستيعاب رؤوس الأموال الإسلامية ومنها الوقفية.
- وجود نقلة نوعية في التفكير الخاص بالاستثمار الوقفي، والتي تتضح من خلال عدد من المشاريع الوقفية كمشروع المسجد الأعظم ومشروع حي الكرام ببلدية السحاولة بالجزائر العاصمة.
- البدء في إصدار قوانين وتنظيمات تحكم وتنظم عمل البنوك الإسلامية وعلاقتها مع مختلف الأطراف، خاصة ما تعلق بقوانين الرقابة المصرفية، على غرار القانون 02-18 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية (الإسلامية) من طرف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، [15] وينص هذا النظام الجديد على السماح للبنوك الجزائرية بالتعامل بالعقود الصيرفة الإسلامية من خلال سبعة منتجات محددة لكن بصفة مستقلة عن باقي المنتجات التقليدية، ويتعلق الأمر بالمشاركة والمضاربة والمرابحة والإجارة والاستصناع وبيع السلم، ويفرض هذا التنظيم على البنوك الراغبة في استخدام هذه الصيغ أن يكون ذلك عبر شبابيك مستقلة ضمن الإدارة العامة للبنك.

3.3. تحديات تطوير الاستثمار الوقفي من خلال البنوك الإسلامية في الجزائر:

يمكن إيجاز أهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية إذا ما توجهت إلى تطوير الاستثمار الوقفي فيما يلي:

- التحديات المتعلقة بقطاع الأوقاف، والمتمثلة فيما يلي:[16]

- وجود العديد من المشاكل المرتبطة بتسيير والرقابة على الأملاك الوقفية، نتيجة ضعف كفاءة العاملين في مجال إدارة ورقابة الأوقاف، وهذا الضعف في الرقابة أدى إلى تدني وتناقص إيرادات الوقف، كما يلاحظ أيضا أن التشريعات والقوانين تحد من الدور الرقابي للوزارة على الأوقاف.
- تعقد إجراءات التأجير وعدم فعالية الآلية المتبعة في استثمار وإدارة الأوقاف، حيث أن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تلجأ إلى أسلوب المزايدة العلنية وتشكيل لجان خاصة لكل موقع يراد تأجيره.
- محدودية الصيغ التي يتيحها القانون لاستغلال ممتلكات الأوقاف، ذلك أن القانون لا يسمح إلا بصيغة الإيجار عن طريق المزاد أو التراضي مع النص، ومثل هذا التضييق يفوت على الجزائر فرصة الاستفادة من صيغ أكثر مرونة، كاللجوء إلى إصدار وبيع سندات المقارضة ومثلها صيغ عديدة مستلهمة من الفقه الإسلامي كعقد الاستصناع أو المشاركة المنتهية بالتمليك لصالح الوقف.
- ممتلكات الوقف الحالية صعبة للاستغلال، ذلك أن عددا كبيرا منها هو محل نزاع بين إجارة الأوقاف وجهات أخرى.

- التحديات المتعلقة بالبيئة المؤسسية والقانونية التي تمارس فيها البنوك الإسلامية نشاطها، والمتمثلة فيما يلي:

- غياب إطار قانوني ينظم المعاملات البنكية، و يحدد شروط وكيفيات مزاولة البنوك للأنشطة والعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وكذا المواصفات التقنية الخاصة بمنتجات التمويل الإسلامي وكيفيات طرحها إلى العملاء.
- تعارض صلاحيات الأطر الناظمة للقطاع البنكي وقطاع الأوقاف، حيث تندرج الأنشطة البنكية تحت وزارة المالية وبنك الجزائر بينما يندرج الوقف تحت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
- عدم تكييف النظام الضريبي ليتوافق ويتماشى مع منتجات الصيرفة الإسلامية، كون النظام الضريبي المتواجد حاليا لا يراعي خصوصيتها ولا يعطيها تصنيفا محددا، إذ لا يمكن التعامل مع المؤسسات الناشطة في هذا المجال كمؤسسات" تجارية "ما يعرضها للازدواج الضريبي الذي بدوره يؤثر بصفة مباشرة على تكلفة المنتجات الإسلامية بالنسبة للزبائن مقارنة مع تلك المطروحة من قبل البنوك التقليدية.
- وجود قصور في الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية: لا تتوفر الجزائر على بنوك إسلامية وطنية، وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهد خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة.[17]

- التحديات المتعلقة بالبنوك الإسلامية، والمتمثلة فيما يلي:

- وجود عدد محدود من المنتجات الإسلامية التي تعرضها البنوك الإسلامية في الجزائر، نظرا لغياب المنافسة الكبيرة،[18] في حين تقدم البنوك الأخرى خدمات القروض الإسلامية لتمويل المشاريع.
- مدى استعداد البنوك الإسلامية لتحمل مخاطر النشاط الوقفي في ظل توجه المؤسسات المالية الإسلامية نحو التقليل من تحمل المخاطر على حساب مبدأ تقاسم المخاطر، خاصة وأن ذلك لا يعد مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية.

3.2. آلية مقترحة لتفعيل دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر:

من خلال ما تم التطرق إليه من الفرص المتاحة لتفعيل دور البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر والتحديات التي يمكن أن تواجه هذا المسعى يمكن اقتراح الآلية التالية:

- تشجيع البنوك الإسلامية على عرض الصيغ التمويلية التي تناسب تنمية أملاك الأوقاف من زاوية مصادر الحصول على التمويل وفق الحالات التالية:

- صيغ التمويل مع ترك الإدارة للمؤسسة الوقفية: وهنا يكون المشروع بكامله ملكا للأوقاف، تديره المؤسسة الوقفية حسب شروط الوقف، ومن هذه الصيغ: المرابحة، صيغة الإستصناع، صيغة المشاركة المتناقصة وغيرها.

- صيغ التمويل مع ترك الإدارة للمؤسسة الممولة: وتتضمن صيغتين:
  - صيغة المشاركة بالإنتاج: وهي شكل من أشكال المضاربة، وفي هذه الصيغة من تنظيم الاستثمار والتمويل، يقدم فيها أحد الطرفين –على الأقل– أصولا ثابتة ويقدم الأخر العمل، وقد يقدم مع العمل أصولا ثانية أو متداولة أو نقودا أو كل ذلك معا.
  - صيغة الحكر أو الإجارة الطويلة: يستأجر الممول أرض الوقف ويقيم البناء ويستثمره، ويدفع للمؤسسة الوقفية الأجرة المتفق عليها، ويستعمل جزء من الأجرة في شراء البناء.

- تحقيق التوازن والتنوع في صيغ الاستثمارات الوقفية للتقليل من المخاطر وزيادة العوائد، وتجنب التركيز على منطقة معينة أو على الاستثمارات القصيرة الأجل وإهمال المتوسطة والطويلة، أو التركيز على صيغة تمويلية دون الصيغ الأخرى.
- وضع تشريع خاص يضبط العلاقة بين الصيرفة الإسلامية والوقف من حيث حقوق القطاعين وواجباتهما في حالة مزاولة نشاط مشترك، وتدخل بنك الجزائر كمسعف أخير وضامن في حالة فشل المشاريع الوقفية التي تدار ضمن الإطار المصرفي الإسلامي.
- تكييف النظام الضريبي ليتوافق مع النشاط الوقفي الذي تمارسه البنوك الإسلامية، ويتماشى مع منتجات الصيرفة الإسلامية ويراعي خصوصيتها.
- إنشاء لجنة شرعية للمطابقة بغية تأطير منتجات الصيرفة الإسلامية من الناحية الشرعية، ولضمان احترامها للقواعد العامة لفقه المعاملات المالية الإسلامية، ولتعزيز الثقة وبعث الطمأنينة في نفوس الزبائن و العملاء بخصوص مطابقة هذه المنتجات للشريعة.
- إقامة تحالف بين البنوك الإسلامية لدعم قطاع الوقف من خلال إدارة صندوق وقفي مشترك.
- تنويع دور البنوك الإسلامية في خدمة الوقف لتشمل الجمع والإدارة والاستثمار والتوزيع.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق إليه يتضح أن الوقف يعد أحد أهم ركائز الاقتصاد الإسلامي؛ باعتباره أداة تنموية وتمويلية تساهم في تحقيق التكافل الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، نظرا لمرونته وتعدد صيغه وإمكانية تجديدها وتطويرها بما يتلاءم مع التطورات المعاصرة، وهو ما يستوجب الاهتمام والعمل على تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية في الجزائر، بالاعتماد على آليات مختلفة من أهمها تحقيق التكامل بين القطاع الوقفي والبنوك الإسلامية التي يمكنها رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية، بالاعتماد على العديد من الصيغ التمويلية والاستثمارية إذا ما تم اعتمادها والعمل بها.

وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- أن الاحتياجات التي تعمل المؤسسات الوقفية على تلبيتها تتسم بالاتساع الكمي والكيفي، ولا يمكن تلبية هذه الاحتياجات والوفاء بها إلا بنمو مستدام للأملاك الوقفية، من خلال الاستثمار فيها وفق الصيغ المستحدثة.

- رغم خصوصية الملكية الوقفية في مجال الاستثمار يمكن للبنوك الإسلامية توفير العديد من الصيغ الاستثمارية والتمويلية ما يكفي لرفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية إذا ما تم اعتمادها والعمل بها.

- إن البنوك الإسلامية في الجزائر بحاجة إلى طرح المزيد من المنتجات المالية لاستيعا ب السيولة المتوفرة، ومن ثم استثمارها في تطوير الأملاك الوقفية وضمان استدامتها.

- توجد العديد من العراقيل التي تحد من الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك الإسلامية في تطوير الاستثمار في الأملاك الوقفية، والتي يمكن إزالتها إذا ما توفرت الإرادة السياسية لتوفير الإطار المؤسساتي والقانوني المناسب لعمل البنوك الإسلامية بصفة عامة وفي مجال الاستثمار بصفة خاصة.

- يعد الاستثمار في الأملاك الوقفية خيارا هامة لتوفير الموارد المالية، خاصة وأن الجزائر تمتلك موارد وقفية هامة يمكن تحويلها إلى ثروة متجددة تدفع وتشجع الأفراد على التنازل عن المزيد من ممتلكاتهم لوزارة الشؤون الدينية كأوقاف.

الهوامش:

[1] ناصر سليمان و بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص 310.

[2] بعزيز السعيد ومخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص11.

[3] قدي عبد المجيد، الصيرفة الإسلامية : مفهومها واقعها وآفاقها، 2018، مقال على الموقع: (http://www.apn.dz/ar/images/j-p-com-finance-04-04-2018/documents/abdelmadjid-keddi.pdf consulté le 9/20114/1).

[4] التقارير السنوية: لبنك الجزائر، بنك البركة الجزائري و بنك السلام – الجزائر، للسنوات 2011، 2012، 2014، 2015، 2017.

[5] لم يتم احتساب حصة التمويلات المقدمة من طرف النافذة الإسلامية لبنك الخليج نظرا لعدم توفر المعلومات، وكذلك عدم التأكد من وجود رقابة شرعية على أعمال النافذة.

[6] التقرير السنوي لكل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام لسنة 2017.

[7] ناصر سليمان و بوشرمة عبد الحميد، مرجع سابق، ص 305.

[8] القانون رقم 02-18 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 73، 2018/12/09.

[9] ناصر سليمان، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة ، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص 29.

[10] يماني ليلى، دور الاستثمار الوقفي في تنمية الإيرادات الوقفية – دراسة حالة الجزائر ، مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 7، العدد، 2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص 125.

[11] مسدور فارس، استثمار الأوقاف الجزائرية واقع وآفاق، 2016، مقال منشور على الموقع:
Consulté le 23/01/2019). (http://www.oulamadz.org/2016/01/20/

[12] مسدور فارس، مرجع سابق.

[13] يماني ليلى، مرجع سابق، ص ص 125 – 126.

[14] إبراهيم أحمد أونور، رؤية لإنشاء بنك أوقاف، 2014، مقال منشور على الموقع:
/01/2019).8Consulté le 2 (https://mpra.ub.uni-muenchen.de/57105/1/MPRA_paper_57105.pdf

[15] نظام رقم 02-18 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 73، 2018/12/09.

[16] قانة الطاهر، دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية: البنك الإسلامي الأردني نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد الإسلامي، جامعة باتنة، الجزائر، 20012-2013، ص 159.

[17] حفوظة الأمير عبد القادر وزبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 2 العدد 4،2017 ، ص 82.

[18] بوزيدي لمجد وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لخلق فرص تمويلية بديلة للمشاريع والأنشطة الاقتصادية في الجزائر، مداخلة على الموقع:
.consulté le 24/12/2018)(http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/5169

قائمة المراجع والمصادر:

المقالات في المجلات العلمية:

- ناصر سليمان، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 06، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص ص 23-29.

- ناصر سليمان و بوشرمة عبد الحميد، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009، ص ص 305 – 314.

- يماني ليلى، دور الاستثمار الوقفي في تنمية الإيرادات الوقفية – دراسة حالة الجزائر، مقال منشور في مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 7، العدد، 2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص ص 118 – 133.

- حفوظة الأمير عبد القادر وزبيدي البشير، استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية (تجربتي السودان وماليزيا نموذجا)، مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 2 العدد 4،2017 ، ص ص 66- 85.

المداخلات في الملتقيات:

- بعزيز السعيد ومخلوفي طارق، متطلبات تفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر، يومي 6 و7 ديسمبر 2017، ص11.

المواقع الالكترونية:

- قدي عبد المجيد، الصيرفة الإسلامية : مفهومها واقعها وآفاقها، 2018، مقال على الموقع:

http://www.apn.dz/ar/images/j-p-com-finance-04-04-2018/documents/abdelmadjid-keddi.pdf) consulté le 1/20114/9.)

- بوزيدي لمجد وآخرون، الصكوك الإسلامية كأداة لخلق فرص تمويلية بديلة للمشاريع والأنشطة الاقتصادية في الجزائر، مداخلة على الموقع:

http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/5169 (consulté le 24/12/2018).

مسدور فارس، استثمار الأوقاف الجزائرية واقع وآفاق، 2016، مقال منشور على الموقع:

http://www.oulamadz.org/2016/01/20/ (Consulté le 23/01/2019).

إبراهيم أحمد أونور، رؤية لإنشاء بنك أوقاف، 2014، مقال منشور على الموقع:

https://mpra.ub.uni-muenchen.de/57105/1/MPRA_paper_57105.pdf (Consulté le 28/01/2019).

التقارير والقوانين:

-التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات 2011 -2012 -2013 -2014 -2015 -2017.

-التقرير السنوي لكل من بنك البركة الجزائري وبنك السلام لسنة 2017.

- القانون رقم 18-02 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 73، 2018/12/09.